الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

حول مشروع القانون الأساسي عدد2018/41 المتعلق بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية و البنك الإفريقي للتنمية و الصندوق الإفريقي للتنمية حول إنشاء مكتب إقليمي للتنمية و إسداء الخدمات لمنطقة شمال إفريقيا بتونس

تاريخ إحالة المشروع على المجلس : 15 ماي 2018

الوثائق المرفقة بالمشروع :

- وثيقة شرح الأسباب.

- نص الاتفاقية.

تاريخ انتهاء الأشغال : 18 جويلية 2018.

رئيس اللجنة : السيد نوفل الجمالي

نائب الرئيس : السيد رضا الزغندي

مقرر اللجنة : السيد عماد الدايمي

مساعد مقرر: السيدة زينب براهمي

مساعد مقرر: السيد أيمن العلوي.

تقديم المشروع :

أبرمت الحكومة التونسية مع البنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية بتاريخ 06 مارس 2018 بأبيدجان اتفاق مقر يتعلق بإنشاء مكتب إقليمي للتنمية وإسداء الخدمات لمنطقة شمال إفريقيا بتونس.

ويتنزل هذا الاتفاق في إطار تفعيل سياسة اللامركزية التي انطلق في تنفيذها البنك الإفريقي للتنمية منذ سنة 2014، حيث صادق مجلس إدارة البنك بتاريخ 30 ديسمبر 2015 على إحداث 5 مكاتب إقليمية لإضفاء أكثر فاعلية في تدخل البنك وتقريب خدماته من الدول الأعضاء وتحسين مردودية عملياته المالية.

و تُعتبر تونس من البلدان المؤسسة لمجموعة البنك الإفريقي للتنمية بمساهمة في رأس المال تُقدّر بـ 1,4%، وقد بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل البنك منذ سنة 1968 إلى حدود شهر مارس 2018، 115 مشروعا منها تسعة مشاريع لفائدة القطاع الخاص، بتمويلات جُمليّة تقدر بحوالي 8,8 مليار دولار شملت عديد القطاعات الاستراتيجية.

وقد بلغ مُعدّل التمويل السنوي لفائدة تونس خلال السبع سنوات الأخيرة حوالي 560 مليون دينار تونسي،حيث تتكون محفظة المشاريع بتونس حاليا من 14 مشروعا بتعهدات جملية تقدر بحوالي 2,7 مليار دينار تونسي ونسبة سحب تُناهز 51% ومن 17 هبة بتعهدات جُمليّة تُقدر بحوالي 60 مليون دينار ونسبة سحب تناهز 21%.

ويكتسي قرار اختيار تونس ، بعد مفاوضات دامت أكثر من سنتين، لاحتضان المكتب الإقليمي لمنطقة شمال إفريقيا لمجموعة البنك الإفريقي للتنمية الممول الأول لإفريقيا ،أهمية بالغة على الصعيد الوطني من حيث دعم مستوى التعاون بين البنك وتونس من جهة وبلدان شمال إفريقيا فيما بينها من جهة أخرى كما سيساهم في خلق ديناميكية جديدة على الساحة الاقتصادية والمالية ببلادنا.

و سيُغطي المكتب الإقليمي للتنمية وإسداء الخدمات لمنطقة شمال إفريقيا ستة بلدان : تونس،الجزائر،ليبيا،المغرب،مصر،موريتانيا.

ويُشغل المكتب حاليا حوالي 120 عون ومن المنتظر أن يرتفع هذا العدد في الفترة المُقبلة عن طريق انتدابات جديدة ليصل إلى 300 عون وذلك في إطار استكمال سياسة لامركزية البنك الإفريقي للتنمية.

كما سيساهم المكتب الإقليمي في تحسين مردودية إدارة العمليات المالية من حيث تشخيص الحاجيات وذلك بالقرب من البلدان الأعضاء وأيضا في دعم متابعة إنجاز المشاريع الممولة من البنك دون ضرورة الرجوع إلى موافقة المقر الرسمي بالإضافة إلى الضغط على المصاريف بتأطير أفضل وتوزيع أنجع للموارد البشرية.

ويحتوي الاتفاق موضوع مشروع هذا القانون، على ثلاثة عشر بابا وتسعة وثلاثون فصلا تتعلق بالتعريفات وبمهام المكتب الإقليمي وبحصاناته وامتيازاته وبتنقل الأعوان والإقامة والسكنى وبالاتصالات والمرافق العمومية وبتنظيم الاجتماعات والملتقيات وبالتسهيلات المالية والنظام الجبائي وبأحكام عامة.

أعمال اللجنة:

شرعت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية بتاريخ 18 جويلية 2018 في النظر في مشروع هذا القانون الأساسي ولهذا الغرض استمعت اللجنة إلى السيد وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي الذي بين في مستهل مداخلته أن هذه الاتفاقية تندرج ضمن سياسة اللامركزية التي انتهجها البنك الإفريقي للتنمية منذ سنة 2014 وذلك بإحداث 05 مكاتب إقليمية حسب التقسيم الجغرافي للقارة الإفريقية لإضفاء أكثر فاعلية في تدخل البنك و تقريب خدماته من الدول الأعضاء و تحسين مردودية أنشطته المالية والتنموية وقد تم اختيار تونس لاحتضان المكتب الإقليمي لمنطقة شمال إفريقيا نظرا لعدة معطيات أهمها الموقع الجغرافي و لما تتمتع به من مناخ أمني واقتصادي وقدرات بشرية لتأمين خدمات البنك وسوف يغطي المكتب المذكور ستة بلدان وهي تونس ، الجزائر ،ليبيا ،المغرب ،مصر وموريتانيا.

هذا و قد عبر السيد الوزير عن ارتياحه لعودة التعامل مع البنك الإفريقي للتنمية من خلال إحتضان تونس لهذا المكتب الإقليمي لما يحمله ذلك من رسائل طمأنة لعديد المستثمرين والمؤسسات المالية و الإقتصادية العالمية و مساهمته في مزيد جعل تونس مركز إشعاع إقليمي و دولي و اعتبر أن هذه الإتفاقية تعكس الثقة الممنوحة للبلاد التونسية .

كما أن تأسيس هذا المكتب من شأنه تدعيم مستوى التعاون بين البنك و تونس من جهة وبلدان شمال إفريقيا فيما بينها من جهة أخرى كما سوف يساهم في إدخال ديناميكية جديدة على الساحة الاقتصادية و المالية لتونس من خلال تحفيز عديد الهيئات المالية الدولية الأخرى على التعامل مع السوق المالية التونسية كما سوف يساهم في تحسين نسق تنفيذ المشاريع العمومية الممولة من البنك الإفريقي للتنمية وفي دعم توجه تونس نحو السوق الإفريقية و المحافظة على دورها كبوابة للقارة الإفريقية .

كما بين السيد الوزير أن فتح هذا المكتب سوف يساهم في خلق مواطن شغل جديدة من خلال انتدابات جديدة محلية ودولية.

وقدم السيد الوزير بعض الأرقام و المعطيات التي تبين حجم معاملات تونس مع البنك الإفريقي للتنمية حيث تعتبر تونس ثاني دولة إفريقية على مستوى قائمة الدول التي تنتفع بخدمات البنك الإفريقي للتنمية كما بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل البنك 115 مشروع إلى حدود شهر مارس 2018 كما بلغ معدل التمويل السنوي لفائدة تونس خلال السبع سنوات الأخيرة حوالي 560 مليون دينار هذا إلى جانب هبات لتمويل دراسات فنية واستراتيجية قطاعية .

كما بين السيد الوزير أن الهدف من بعث المكاتب الإقليمية هو التسريع في تنفيذ سياسة البنك التنموية للعشرية (2013-2022) و تنفيذ برنامج الأولويات الخمسة الكبرى : التغذية ، التصنيع ،الإدماج ،التنوير و تحسين مستوى عيش السكان بإفريقيا.

وفي تفاعلهم مع ما جاء في كلمة السيد الوزير عبر النواب المتدخلون عن دعمهم ومساندتهم لما جاء بالاتفاقية موضوع مشروع القانون المعروض مبينين أهمية فتح هذا المكتب الإقليمي بتونس من قبل البنك الإفريقي للتنمية الذي كان قد غادر تونس سنة 2013 و هو ما من شأنه أن يساهم في استرجاع تونس لمكانتها و إشعاعها الدولي ولذلك فقد طالب بعض النواب بضرورة القيام بتقييم لظروف و ملابسات خروج البنك الإفريقي للتنمية من تونس وذلك لاستخلاص العبر و لتفادي تكرار مثل هذه الأحداث المسيئة لتونس مجددا وطالبوا بالعمل على وضع استراتيجية متكاملة للعمل على دعم مكانة تونس لدى الهيئات والمؤسسات الدولية المالية و غيرها والحفاظ على ما حققته من انجازات ومكتسبات في هذا المجال.

كما تسائل بعض النواب عن مدى مساهمة فتح البنك الإقليمي في التشغيل و الإجراءات التي تم وضعها لذلك وقد أجاب السيد الوزير أن المكتب يشغل حاليا حوالي 120 عون ومن المنتظر أن يرتفع هذا العدد في الفترة المقبلة عن طريق انتدابات جديدة ليصل إلى 300 عون كما بين السيد الوزير أن هناك نوعين من الانتدابات انتدابات محلية ستقع لفائدة المواطنين التونسيين وذلك في مجال الأمور التقنية والكتابة والصيانة وغير ذلك وانتدابات خارجية من دول أخرى.

- **قرار اللجنة:**

قررت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية الموافقة بالإجماع على مشروع القانون الأساسي في صيغته الأصلية وتوصي الجلسة العامة بالمصادقة عليه.

رئـــيس اللجنة	**مقـــرر اللجنة**
نوفل الجمالي	**عمـاد الدايمـي**

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية و البنك الإفريقي للتنمية و الصندوق الإفريقي للتنمية حول إنشاء مكتب إقليمي للتنمية و إسداء الخدمات لمنطقة شمال إفريقيا بتونس.

فصل وحيد :

تمت الموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية حول إنشاء مكتب إقليمي للتنمية وإسداء الخدمات لمنطقة شمال إفريقيا بتونس، الملحق بهذا القانون الأساسي والموقع في أبيدجان بتاريخ 6 مارس 2018.